المحور الرابع: الإطار النظري للبنوك التجارية والبنك المركزي-نقلا بتصرف عن محاضرات الاقتصاد النقدي

أ. د. سعودي عبد الصمد- جامعة المسيلة-

المحاضرة الأولى البنوك التجارية Commercial banks

ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك(المصارف) على اختلاف أشكالها، والبنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينموا ويزدهر دون الاستعانة بها، لذلك تزايد الاهتمام بدراستها، ويعد البنك المركزي المسؤول على النظام المصرفي وهو الذي يرسم السياسة النقدية للبنوك التجارية.

01- مفهوم البنوك التجارية:

تتضارب التعاريف حول هذه البنوك، فهناك من يعتبر أن البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية.

وهناك من يرى أن الميزة الأساسية لأي بنك تجاري هي قبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، (الحسابات الجارية الدائنة) أو بعد أجل قصير (الودائع لأجل أو بأخطار)، فالبنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك التسليف الزراعي لا تتمتع بهذه الخاصية دون شك، ولذا تعرف هذه البنوك أيضا بنوك الودائع.

ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها.

فقد اتسع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية، ولم يعد يقتصر على العمليات القصيرة الأجل، بل تعدى ذلك في كثير من الدول لتشمل تقديم الائتمان الطويل الأجل، مما أكسبها أهمية خاصة في النظام المصرفي، حيث إذ أطلقت كلمة "بنك" فإن المقصود هو البنك التجاري دون غيره من المؤسسات الائتمانية الأخرى.

- الكمبيالات: ورقة تجارية تحرر وفق بيانات قانونية تحل محل النقود وتشمل الساحب، المسحوب عليه؛ والمستفيد، وتاريخ الاستحقاق؛
- سندات الخزينة: سندات تصدرها الدولة للحصول على موارد مالية من اشخاص ومؤسسات ودول مقابل الحصول على فوائد سنوية لتاريخ استحقاق.

02- خصائص البنوك التجارية: : تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية.

ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي:

•**تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه** :يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛ ولا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية وبالقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.

•**تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد** :تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية، إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

•**تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية** :تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية، التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية والثانية إبرائية نهائية بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان

والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

•**تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي** :تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

•**تتميز البنوك التجارية على المؤسسات المالية** :تتشابه البنوك التجارية والمؤسسات المالية في الكثير من أوجه نشاطها، وخاصة في الائتمان، حيث لا خلاف فيما يتعلق بالاستخدام أو التوظيف. أما الخلاف الحقيقي فهو يتعلق بمصادر الاستخدام، حيث نجد أن البنوك التجارية تعتمد بشكل كبير في عملياتها على الأموال التي حصلت عليها من الغير في شكل ودائع، بينما تعتمد المؤسسات المالية على أموالها الخاصة، وإذا اضطرت إلى استخدام أموال الغير (الودائع)، فيكون ذلك في ظروف استثنائية.

•**البنوك الخاصة والبنوك العامة** :البنوك الخاصة مؤسسات ذات رؤوس أموال خاصة تتخذ شكل شركات مساهمة أو غيرها من الأشكال القانونية، لكن أهمية البنوك من خلال دورها الفعال في عملية تجميع المدخرات، وخلق الائتمان جعل من تلك المؤسسات تخضع للدولة ورقابتها وذلك من خلال عمليات التأميم الجزئي للبنوك (فرنسا) ومساهمة الدولة شبه كبيرة في العديد من المصارف (لبنان) والتأثير على القطاع المصرفي من خلال عمليات إيداع أموال الدولة (السعودية) مما كون ما يمكن أن نسميه القطاع المصرفي العام إلى جانب القطاع المصرفي الخاص.

•**البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية** :البنوك الأجنبية تعني خضوع رأس المال لسلطة الأجانب؛ لذا فقد حمت العديد من الدول هذا النوع من المصارف (مصر) ودول أخرى عملت على جعلها وطنية (السعودية) كما عملت دول أخرى على تشديد الرقابة وفرض نسب من احتياطي يتم إيداعها في البنك المركزي (لبنان).

•**التفرقة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية:** البنوك الإسلامية هي البنوك التي تستقبل الودائع لتشغيلها في مشاريع توزع عائدتها فيما بين البنك وصاحب المشروع والمودعين في حالة الربح، بعيدا عن مفهوم الفائدة. وأهم ما يميز هذه البنوك عن البنوك التجارية هو أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا، وذلك باعتبار الفائدة ربا، والشرع الإسلامي يحرم ذلك. وهذا النوع من البنوك معروف بكثرة في البلدان العربية وخاصة السعودية والأردن ومصر والدول الخليجية.

03-وظائف للبنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية وغير نقدية متعددة ومن أهم الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ما يلي :

• **قبول الودائع على اختلاف أنواعها** :تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية؛ وتنبني سياسة الودائع للبنك التجاري على جذب المزيد من الودائع، وتتفاوت الودائع من حيث آجالها، والنشاط الاقتصادي للمودعين، والقطاعات التي ينتمون إليها.

ويمكن تصنيف هذه الودائع من حيث الاستحقاق إلى الآتي:

-**الودائع الجارية وتحت الطلب** : وهي الودائع التي تودع لدى البنك دون قيد أو شروط، ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء، ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع، ويمكن السحب منها بواسطة الشيكات أو إيصالات الصرف أو أوامر دفع يحررها العميل.

-**الودائع الأجل** :وهي الوديعة التي تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك، وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع.

-**الودائع بأخطار** : وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة زمنية متفق عليها.

-**ودائع التوفير** : تدون هذه الودائع بدفتر التوفير الذي يحتفظ به العميل، ويقدمه عند كل عملية سحب أو إيداع، ويناسب هذا النوع من الحسابات الأفراد الذين يسعون وراء العائد المرتفع نسبيا دون التضحية بالسيولة، حيث يمكن السحب والإيداع في أي وقت.

-**الوديعة المجمدة** : و من أمثلة هذا النوع التأمينات النقدية التي تتقاضها البنوك التجارية نظير إصدار خطابات الضمان والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للبنك بعد انتهاء الغرض من إصداره، وتتقاضى البنوك أيضا تأمينات نقدية مقابل تمويل بعض الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج.

خطابات الضمان: تعهد كتابي من البنك بناء على أحد عملائه بدفع قيمة الضمان للجهة المستفيدة عند اول طلب منهم دون تعارض من قبل العميل خلال فترة سريان خطاب الضمان- ضمان بنكي للحصول على النقود.

- **توظيف موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة :** عند قيام البنوك التجارية بأداء هذه الوظيفة فإنها تراعي قدرة العميل على التسديد في وقت لاحق، فتعطيه رؤوس أموال أو ضمانة قبل الغير، ويمكن أن يكون هذا التوظيف على شكل:

-تسليفا أي قرضا نقديا مباشرا، أو تقديم على الحساب، أو الدفع تحت الحساب (الدفع على المكشوف) أو خصم كمبيالات لصاح العميل أو فتح الاعتماد،

-وإما أن يمنح البنك لعميله ضمان قبل الغير، كقبوله لكمبيالة من العميل أو يقدم ضمانة قبل المشاريع، والسلطات العامة بالنسبة لعملية معينة (كتاب الضمان)،

-وقد يتخذ هذا التوظيف شكل إقراض سلع عينية أو شكل انتقال حق أو امتياز بصورة مؤقتة، لكن الشائع هو إقراض النقود أو الالتزام بدفع النقود، كما يتخذ هذا التوظيف تصنيفات متعددة تبعا لمدته أو الغرض منه، أو الضمانات التي يستند إليها.

-فبالنسبة لمدته قد يكون لأجل طويل أو متوسط أو قصير، ويؤثر ذلك في عملية احتساب سعر الفائدة.

-أما بالنسبة للغرض منه فقد يكون لأغراض الإنتاج فيقدم للمشاريع التي ترغب في شراء المواد الأولية أو الآلات أو الأجهزة، وقد يكون لأغراض التجارة أو الاستهلاك.

-وبالنسبة لضماناته فقد يرتكز هذا التوظيف على الثقة بالعميل دون غيرها، وقد يكون مضمونا برهونات أو كفالات يقدمها العميل للمصرف.

وتحقق البنوك التجارية أرباحها من خلال هذه التوظيفات معتمدة في ذلك على أموال المودعين، وقد يدفعها ذلك إلى التوسع في حجم التوظيف أو الائتمان، دون مراعاة مصالح المودعين، وتوفير ضمان ضد نقص السيولة أو العجز عن دفع واسترداد الودائع.

لذا فعلى البنك التجاري أن يوافق بين هذه الأهداف (الأمان، السيولة، الربحية)، وهذه الأهداف الثلاثة متناقضة، فالأول يمس أصحاب الودائع الجارية، والثاني يتعلق بمصالح كل من المقرضين والمقترضين، والثالث يتعلق بحقوق ومصالح المساهمين.

فالهدف الأول يستلزم تجنب التوظيف غير الرشيد، وتقييد حجم الائتمان وتفضيل الائتمان القصير الأجل، أما الهدف الثاني فإنه يستلزم الموازنة في تشجيع الودائع والقيام بالتوظيف ومنح الائتمان أما الهدف الثالث فيعني ضرورة التوسع في التوظيف وتحقيق عائد مالي مجزي .

ومن الواضح أن هذه الأهداف تتعارض فيما بينها، ويتوقف التوفيق بين هذه الاعتبارات (الأمان، السيولة، الربحية) على نظم مراقبة البنوك التجارية، بالإضافة إلى رقابة البنك المركزي من جهة وعلى السياسات التي تتبعها البنوك التجارية من جهة أخرى.

●**الأمان** : يتأتى عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنحها لعملائها سيتم تسديدها في الوقت المحدد.

ويستدعي التوصل إلى قرار بشأن مدى توفر الأمان للقرض ما يلي:

-أهلية المقترض للتعاقد على الإقراض؛

-السمعة التجارية للمقترض، ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته؛

-مدى نجاح المنشآت في أعمالها، ومكانتها في السوق؛

-مدة القرض, فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك في التقدير الأدق للمخاطر المحيطة بالقرض.

●**السيولة :** سيولة أي أصل من الأصول، تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة، وبأقل خسارة، وتعني السيولة بالنسبة للبنك القدرة على الوفاء بالالتزامات المتمثلة في مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان.

وتعتمد السيولة على عدة عوامل أهمها:

- مدى ثبات الودائع فكلما كانت نسبة الودائع للأجل إلى إجمالي الودائع أكبر، كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان؛

-قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة فكلما قصرت مدة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك، كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان أكثر.

●**الربحية :**تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبرربح ممكن لأصحاب البنك إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، وإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكثر كفاءة من غيرها.

ونظرا لاتساع أعمال البنوك التجارية وزيادة نشاطها، فقد تغيرت النظرة إلى البنك التجاري من مجرد (دكان) لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسات تهدف إلى تأدية الخدمات المصرفية للمجتمع وزيادة تمويل المشاريع التنموية في الدولة، فقد أدى ذلك إلى الازدهار الاقتصادي والحد من البطالة والعمل على وقف التضخم المالي ورفع مستوى المعيشة لدى الفرد، مما أدى إلى ظهور وظائف حديثة للبنك التجاري سنجملها في النقاط التالية:

-**مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديد لأسهمها :**تقوم البنوك التجارية بمساعدة شركات المساهمة العامة على استلام طلبات المكتتبين لأسهمها الجديدة، وذلك مقابل عمولة محددة تأخذها البنوك من الشركة، وهي بذلك تقدم خدمة جليلة لكل من المستثمر والشركة، حيث تسهل عملية الاكتتاب دون أن يتكلف المستثمر لقاء هذه الخدمة أية مبالغ.

-**خلق بعض أدوات الاستثمار المالي** :تقوم البنوك التجارية بدور مهم في الأسواق المالية بصفتها من مؤسسات الوساطة المالية، التي تسهل تدفق الأموال من وحدات الفائض (المدخرين) إلى وحدات العجز (المقترضين) في المجتمع، وتتعدد الوسائل والأساليب التي تتبعها هذه البنوك وتؤدي بعض هذه الوسائل إلى خلق أدوات استثمارية جديدة ومن أمثلة ذلك أدوات الإيداع.

-**تقديم الخدمات الاستثمارية للمتعاملين** :لوحظ مؤخرا أن البنوك التجارية، أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم.

-**ادخار المناسبات** :تشجع البنوك التجارية المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواسم الاصطياف أو الزواج أو تدريس الأبناء في الجامعات، حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة، وهذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة موارد البنك نتيجة تراكم المدخرات على فترات دورية وغالبا لا تؤثر هذه السحوبات على موارد البنك.

-**البطاقة الائتمانية** :وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من هذا القرن، وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك، تحوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هذه البطاقة يستطيع العميل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على منح الائتمان لحامل البطاقة.

هذا بالإضافة إلى مساهمة البنوك التجارية حديثا في دعم المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى، كدعم المشاريع السكنية، وكذا بيع وتحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء وإصدار خطابات الضمان، وتحويل العملة إلى الخارج، وإصدار الشيكات السياحية وفتح الاعتماد المستندي وتأجير الخزائن الحديدية للعملاء.

ميزانية البنك التجاري:

الأصول (استخدامات البنك)	الخصوم (موارد البنك)
١/ أرصدة نقدية: النقود الحاضرة بالبنك 03% الباقي مخزون بالبنك مركزي اجباري – احتياطي- والبنوك الاخرى	١/الودائع بأنواعها المختلفة: 65% ودائع تحت الطلب (جارية) 15% ودائع لأجل (استثمارية) 15% ودائع بإخطار +شهادات إيداع +ودائع ادخارية 35%
٢/ حوالات مخصومة: أذون خزانة كمبيالات حوالات مخصومة أوراق تجارية	٢/ القروض: 20% قروض من البنك المركزي قروض من البنوك المحلية قروض من البنوك العالمية سندات
٣/ محفظة أوراق مالية: 22% سندات حكومية أوراق مالية أخرى (أسهم شركات، سندات شركات)	٣/ رأس المال وحقوق الملكية (حقوق المساهمين) 10% احتياطات أرباح مرحلة
٤/ سلف وقروض: 70% مضمونة غير مضمونة	
أصول أخرى 05% منشآت وحواسيب وانظمة اتصال	خصوم أخرى 05% مدفوعات مقابل التجهيزات والمنشآت
إجمالي الأصول	إجمالي الخصوم